استمع إلى مداخلات ممثلي المنظمات

الشورى يواصل مناقشة مساهمة منظمات المجتمع المدني في التخفيف من الفقر

صنعاء/سبأ:

واصل مجلس الشورى لليوم الثالث على التوالي مناقشاته لموضوع مساهمة منظمات المجتمع المدني في التخفيف من الفقر، في الجلسة التي عقدها أمس برئاسة رئيس المجلس عبد العزيز عبد الغني.

وخصصت جلسة أمس للاستماع إلى كلمات ومداخلات ممثلي منظمات المجتمع المدني الذين عرضوا تجارب منظماتهم في التخفيف من الفقر في إطار الشراكة القائمة مع القطاع الرسمي، استناداً إلى الرؤية الإستراتيجية للدولة للعام 2025.

وفي البدء تحدث رئيس الاتحاد التعاوني الزراعي محمد بشير.. موضحا الدور الذي يقوم به الاتحاد في إطار الحركة التعاونية الزراعية للمساهمة في تحقيق التنمية والتخفيف من الفقر.

وقال إن الاتحاد الذي يضم 619 جمعية نوعية وعامة ومتعددة الأغـراض، أقام ويقيم العديد من المشاريع الإنتاجية التي تستوعب أيادي عاملة مثل مراكز التسويق التي يصل عددها إلى 17 مركزاً، ومن خلال المشاريع التعاونية التي تستوعب أيادي عاملة كثيرة وفي مقدمتها الأسواق التعاونية والمزارع وتربية الحيوانات.

من جانبها قدمت رئيسة اتحاد نساء اليمن رمزية الإرياني نبذة عن المهام التي يضطلع بها الاتحاد والتي تؤكد مساهمته في برامج التخفيف من الفقر، موضحة في هذا الخصوص أن الاتحاد يساهم في جهود التخفيف من الفقر من خلال مشاريع متعددة تضم مشروع القروض الصغيرة والـدورات في المحافظات وتدريب النساء على كيفية إعداد وإدارة مشاريع صغيرة مدرة للدخل تستفيد منها الأسر الفقيرة.

وأشارت الإرياني إلى أن الاتحاد يقوم أيضاً بمسوحات ميدانية لمعرفة المناطق الفقيرة وإنشاء مشاريع تتجه نحو تحسين مستوى معيشة الفقراء في تلك المناطق، ومن أهم تلك المشاريع ، مشروع الأمن الغذائي المنفذ في بعض مديريات لحج وتعز. هذا بالإضافة إلى قيامه بتطوير المهارات الحرفية للمرأة في المراكز التابعة له.

واستعرض مدير عام جمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية الدكتور محمد القباطي الجهود والأدوار التي تقوم بها الجمعية في الشراكة القائمة مع القطاع الرسمي الموجهة نحو التخفيف من الفقر.

وأبرز إسهام الجمعية في وضع الخطة الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر، وتدخلاتها المباشرة في مجال مكافحة الفقر من خلال مشاريع الخير الرمضانية، ومشروع كفالة ورعاية الأيتام، والمشاريع الإنشائية والتنموية، وبدائل عمل الأطفال عبر التعليم.

كما عرض إسهامات الجمعية في المجال الصحي وخدمات الصحة النفسية، والتي تقدمها من خلال 27 مرفقاً صحياً ومستشفيات وعيادات للأمراض النفسية، هذا فضلاً عن القوافل الصحية والمخيمات الطبية، ودعم مشروع الصحة الإنجابية، ومكافحة الأمراض المستعصية والنوعية وكفالة مرضى الفشل الكلوي الموجهة لفائدة الفقراء.

واستعرض مدير المؤسسة الخيرية التابعة لمجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه محمود شاهر، الأدوار والمساهمات التي تقدمها الجمعية في مجال التخفيف من الفقر، موضحاً في هذا الخصوص أن مساهمات الجمعية تتم ضمن عدة مسارات، وتضم تلك المسارات تأهيل الأفراد والشرائح الاجتماعية بمن فيهم المرأة على الحرف والمهارات المختلفة، ودعم المؤسسات التي تقوم بذات المهمة، وإنشاء وإدارة المؤسسات التي تؤهل ذوي الاحتياجات الخاصة مثل الصم والبكم والمكفوفين بأساليب علمية ومنهجية.

كما تتم تلك الإسهامات من خلال دعم البرامج المنفذة من قبل الحكومة والمنظمات المانحة، مثل المشروعات الصغيرة، ودعم مشروع لتنمية وبناء قدرات الشباب العاطلين عن العمل، وكذا تأسيس ودعم مشغل الأسرة المنتجة الذي تأسس عام 1988 ويعد الأكبر من نوعه على مستوى اليمن، وقام بتأهيل أكثر من 3 آلاف امرأة.

كما تقوم المؤسسة الخيرية لمجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه بتقديم مساعدات مباشرة للأسر الفقيرة والمحتاجة ولمئات المرضى يومياً ودعم منح العلاج في الداخل والخارج، ودعم المنح الدراسية من المتفوقين الفقراء للدراسة في الداخل والخارج، هذا فضلاً عن دعم مستشفى الأمراض النفسية والعصبية بتعز، وإنشاء ودعم دور للأيتام والعجزة في عدد من المدن، بالإضافة إلى تقديم الأعمال الخيرية الموسمية للمحتاجين على مستوى البلاد.

وسيواصل المجلس مناقشاته للموضوع في الجلسة التي يعقدها اليوم الأربعاء بمشيئة الله تعالى.

وكان المجلس قد استعرض محضر جلسته السابقة وأقره.

حضر جلسة أمس وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل علي صالح عبد الله، والمدير التنفيذي لبنك الأمل محمد صالح اللاعي، ومدير عام المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر أحمد محمد الزمزمي، والمدير التنفيذي لصندوق الرعاية الاجتماعية منصور حسين الفياضي، ومدير عام البرنامج الوطني للأسر المنتجة صالح حميد البعداني، والمدير التنفيذي لصندوق رعاية وتأهيل المعاقين عبد الله أحمد الهمداني، ومدير مركز الدراسات والبحوث الصناعية بوزارة الصناعة والتجارة زيد عبد الوهاب المؤيد وعدد من المسؤولين في الجهات ذات العلاقة.

في المؤتمر الصحفي الأسبوعي

العليمي: مؤتمرات المحليات خرجت بنتائج مهمة لترجمة التوجهات نحو حكم محلي واسع الصلاحيات

اللوزي : أجهزة الأمن تتعقب قتلة المواطنين الثلاثة في لحج لضبطهم وتقديمهم للقضاء

صنعاء/سبأ:

أكد نائب رئيس الـوزراء لشؤون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية الدكتور رشاد العليمي أن المؤتمرات الفرعية الموسعة للمجالس المحلية في أمانة العاصمة وعموم المحافظات خرجت بنتائج وتوصيات مهمة تصب في ترجمة توجهات الدولة الجادة للانتقال إلى الحكم المحلي واسع الصلاحيات.

وأوضح الدكتور العليمي في المؤتمر الصحفي الأسبوعي للناطق الرسمي باسم الحكومة وزير الإعلام حسن اللوزي أن مجلس الوزراء شكل في اجتماعه الدوري أمس فرق عمل من وزارة الإدارة المحلية لاستخلاص كافة التوصيات والنتائج التي أفرزتها المؤتمرات المحلية لتقديمها أمام المجلس لمناقشتها والوقوف على ما جاء فيها.

تعديلات قانون الاستثمار الأخيرة استوعبت مشكلة امتلاك الأرض

وبين أن التوصيات جاءت في قسمين ضم الأول توصيات عامة متعلقة بالقضايا ذات الطابع السياسي فيما تمثل الثاني بمتعلقات القضايا التنموية والخدمية والطموحات التي تتطلع لها المحافظات ومديرياتها.

وقال الدكتور العليمي: نحن الآن بصدد إعـداد الموازنات سواء الموازنات المحلية او الموازنات على المستوى المركزي , وقد اسرعنا في تقديم هذه القرارات بهدف استيعاب الكثير من المتطلبات التنموية في الموازنات على المستوى المحلي و المركزي".

ولفت إلى ما ستقوم به اللجنة الإشرافية الحكومية برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية عدد من الوزراء لإعداد البرنامج الوطني لإستراتيجية الحكم المحلي والذي قد يستغرق إعداده حوالي ثلاثة أشهر ومن ثم يقدم لمجلس الوزراء للمصادقة عليه تمهيدا لتقديمه إلى المؤتمر العام الخامس للمجالس المحلية في نوفمبر القادم.

إلى ذلك أجاب الناطق الرسمي باسم الحكومة وزير الإعلام حسن أحمد اللوزي على استفسارات الصحفيين التي تناولت ماتمخض عن الاجتماع الدوري لمجلس الوزراء أمس وعددا من القضايا على الساحة المحلية.

وفي إجابته على سؤال حول موقف الحكومة من الجدل القائم بين الخطوط الجوية اليمنية والسلطات الفرنسية حول أسباب سقوط طائرة الركاب قبالة سواحل جزر القمر.

قال وزير الإعلام: "الحكومة اليمنية تعي وعيا دقيقا هذه القضية ومـن ثم لا يمكن أن تنساق في مـجـارات أي من التصريحات أو وراء اي من الاحتمالات وهي تدرس كل هذا ووقفت أمس طويلا امام مستجدات كثيرة موجودة معها".

وبين أن العلاقات مع الأطـراف المعنية بهذا الموضوع وبالمنظمة الدولية للطيران يدعو الحكومة إلى أن تتريث، فالحقيقة من المؤكد أنه سيتم الوصول إليها وستعلن كاملة بتفصيلاتها وتكشف السبب الحقيقي وراء سقوط .

وأضاف ": نحن في الحكومة ووزارة النقل وفي شركة الخطوط الجوية اليمنية نتطلع ونأمل أن يتوسع التعاون بحيث يكون هناك تعاون أوثق".

وأشار إلى أن هناك طريق ثالث مفتوح أمام الجميع وهو مشاركة طرف آخر في هذه العملية، مع الاستمرار في التعاون في ذات الوقت مع الأصدقاء الفرنسيين والأشقاء القمريين.

وفيما يتعلق بجريمة قتل ثلاثة مواطنين أبرياء في لحج من قبل عناصر إجرامية, أوضح اللوزي أن الخيوط بيد السلطة المحلية والأجهزة الأمنية فيما يتعلق بهذه الجريمة الشنعاء والمجرمين الذين ارتكبوها, مؤكدا أن الأجهزة الأمنية ستظل تتعقب الجناة حتى يتم ضبطهم وتقديمهم للسلطة القضائية لينالوا جزائهم الرادع .

واعتبر أن مرتكبي هذه الجريمة النكراء التي قوبلت باستنكار شعبي واسع يستهدفون بخبث خلق جو غير أخلاقي وإحياء النعرات المقيته لإيجاد بذور للفرقة والشتات بين أبناء الوطن الواحد .

وبشأن المستجدات في قضية الأطباء الأجانب الذين مازالوا مختطفين في صعدة .. أكد الناطق الرسمي أن الإجراءات الأمنية مازالت جارية وتسير بخطى حثيثة بتعاون مشترك مع الأصدقاء الألمان والبريطانيين.

وقال اللوزي: الحكومة لم تقصر والأجهزة الأمنية تقوم بدورها على نطاق واسع وهناك تعاون مع الجانبين الألماني والبريطاني ومثل هذه الجرائم تتطلب جهدا كبيرا لكشف خيوطها والاعتماد على الأدلة والمعلومات الصحيحة وليس على التخمينات .

وألمح إلى أنه في ضوء الإعلان عن مكافآت مغرية لكل من يدلي بمعلومات تفيد الأجهزة الأمنية في هذه القضية,أندفع الكثير من المواطنين لتقديم معلومات قائمة على التخمين وليس لها أثر ملموس يفيد القضية..مبينا في ذات الوقت أن الأجهزة المعنية لا تستهين باي جهد او تبليغ أو معلومة تصل إليها من أي مواطن .

وعن الأهداف التي تتوخاها الحكومة من المنظومة التشريعية المتعلقة بتحسين بيئة الاستثمار التي صادقت عليها اليوم .. أوضح الناطق الرسمي أن هذه المنظومة والتي تشمل مشاريع قوانين ضريبة الدخل والاستثمار وإضافة مادة الى مشروع القانون المعروض على مجلس النواب الخاص بتعديل بعض مواد قانون الجمارك رقم (14) لسنة 1990م, تستهدف تعزيز العوامل المحفزة للنشاط الاستثماري في البلاد بما في ذلك التسهيلات المطلوبة لاستغلال إمكانيات القطاع الخاص وتحفيزه لأداء دور قيادي وفعال في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ووفقا لأفضل الممارسات العالمية في هذا المجال .. مبينا أن اللوائح الداخلية والتنفيذية لمشاريع هذه القوانين تتضمن الآليات والتفصيلات الإجرائية المتعلقة بكل قانون على حده.

ولفت إلى أنه روعي في مشاريع هذه القوانين الاستفادة من قوانين حديثة صدرت في بلدان شقيقة وقريبة من اليمن وتستوعب توجهات الدولة لإعطاء المزيد من التسهيلات المشجعة لنشطات القاطع الخاص والاستثمارات.

وعن مدى استيعاب تعديلات قانون الاستثمار الأخيرة لمشكلة امتلاك الأرض التي تمثل عائقا امام الاستثمارات .. قال الناطق الرسمي "نعم استوعبها وأعطى مقاما دقيقا مرنا ومختصرا فيما يتعلق باحقية امتلاك الأرض او استئجارها من اجل القيام بنشاطات استثمارية في القطاعات التي حددها القانون، كما أعطى إمكانية لاستصدار قوانين للاستثمار في مناطق خاصة".